الفصل الرابع

سياسة الري في العراق

تمهيد — كثيراً ما انتقد مصلحة الري في العراق عدد غير قليل من الزراع والقادة السياسيين وذلك لكونها في نظرهم لم تسد حاجات البلاد الضرورية فتضع سياسة حاسمة للري تنطوي على خطة شاملة تراعى فيها أسبقية المشاريع المهمة ، كما أن الخطط التي وضعت لتنفيذ مشاريع الارواء كانت تتأثر في الغالب بمؤثرات الحالات السياسية في مختلف الظروف والادوار دون الالتفات إلى احتياجات البلاد الحيوية ، وذلك من الاسباب التي حالت دون إمكان تطبيق منهج مشاريع الاربع أو الخمس سنوات الذي وضع في أزمنة متفاوتة ، تلك المشاريع التي جرى تعديلها عقب كل تبدل سياسي حصل في البلاد ، يضاف إلى ذلك أن توزيع الاراضي الزراعية الجديدة التي أوجدتها مشاريع الري وجعلت قابلة للاستغلال عن طريق الري قد حصل في كثير من الاحيان على ما يدعيه الناقدون على أساس الاهواء السياسية للحكومة المركزية دون الالتفات إلى المصلحة العامة وفائدة البلاد ، وفوق ذلك يقول هؤلاء إن مصلحة الري قد أخفقت في أمر الوقاية ضد غوائل طغيان الانهار ، كما أخفقت في صيانة الاراضي الزراعية من خطر تراكم الاملاح فيها وذلك لعدم شمولها بوسائل البزل والصرف التي يستلزمها نظام الري الحديث .

حاجتنا إلى دراسات موثوقة — لقد مرت بالعراق أدوار كان المرء

فيها يؤمن بصحة ما أشار اليه الناقدون في ملحوظاتهم تلك ، بيدأنه ينبغي لنا ان لا يفوتنا بأن الري على وجه العموم متصل الحياة العامة ومرتبط بها وله تأثير مباشر في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يسعنا والحالة هذه إلاّ أن نؤكد في أننا اليوم بحاجة ماسة إلى سياسة عامة في الري ليتسنى لنا وضع برنامج قومي إصلاحي يكفل احتياجات البلاد ، ولكن من الصعب تحقيق مثل هذه الخطة ما لم تتعاون الدوائر الحكومية فيما بينها تعاوناً وثيقاً ، وأحوج ما نكون اليه اليوم قيام فريق من الاختصاصيين الفنيين الذين يمثلون مختلف الدوائر الحكومية بدراسات علمية شاملة لمشاكل البلاد وحاجاتها . وفي ضوء تلك الدراسات نرسم خطة قومية لمستقبل الري وللاصلاح والاعمار على أن تنظم إحصائيات مضبوطة للغرض نفسه ، إذ ليس في الامكان إعداد برنامج للتنظيم ما لم يكن لدينا أرقام إحصائية مضبوطة ، ويكون عملنا آنئذ أشبه شيء بمحاولتنا بناء عمارة من غير الاستعانة بمهندس معماري ووضع التصميم اللازم لها قبل البدء بالعمل .

نشوء وتطور مصلحة الري — ولا بد لنا قبل الوثوق بصحة أو خطأ

ما جاء في ملحوظات أولئك الذين كانوا قد نقدوا مصلحة الري من أن نقدم للقارىء الكريم ملخصاً موجزاً عن نشأتها في العراق منذ عام ١٩١٨ ففي مستهل السنوات التي عقبت الحرب العالمية الاولى طغت المشاكل السياسية على كافة المشاكل الاخرى في البلاد فانجهت بذلك

الانظار إلى الوضع الجديد الذي أحدثه الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٧ ، وعند ما أسست مصلحة الري بعد الاحتلال المذكور مباشرة لم يكن في البلاد حينذاك ثمة مهندس عراقي واحد له المؤهلات التي تتطلبها مثل هذه المصلحة ، الامر الذي أدى إلى استعارة خدمات بعض الموظفين الفنيين من مختلف المقاطعات في الهند وذلك للعمل بمصلحة الري في العراق ، وبعد خدمة عدة سنين عاد اكثرهم - إن لم نقل كلهم - إلى بلادهم التي جاؤوا منها . ونظراً لعدم وجود مصلحة هندسية منظمة يكون في مقدورها وحدها ضمان مستقبل من تستخدمهم فقد استخدم كثير من المهندسين الاجانب ومعظمهم من البريطانيين وفق عقود خاصة ولمدد متفاوتة يجدد عقد استخدامهم بعدها أو تنتهي خدماتهم بانتهائها حسب ما تدعو اليه حاجة الدوائر التي ينتسبون اليها . وعلى الرغم مما في هذا النظام من نواقص ، فقد كان النظام العملي الوحيد الذي أمكن تطبيقه والعمل بموجبه ، ولم يزل معمولا به حتى اليوم .

كانت تضم الهيئة الفنية لمصلحة الري في سنة ١٩١٨ اثنين وخمسين موظفاً فنياً من ذوي المراتب الرفيعة و ٢٥٠ موظفاً فنياً ممن هم دونهم في المرتبة ، وكلهم من البريطانيين والهنود ، كما كان هناك ٤٠٩ من العمال الفنيين والكتبة بينهم ١٠ ٪ من العراقيين فقط وبذلك يكون المجموع العام للملاك الثابت ٧١١ بين موظف وكاتب وعامل .

وفي سنة ١٩٢١ خفض ملاك موظفي الري إلى ٩٩ موظفاً بينهم ١٣٢ بريطانياً وهندياً وفي سنة ١٩٢٥ خفض الملاك ثانية إلى ١٣١ موظفاً

وقد روعي فيه هـذه المرة الاستغناء عن خدمات كثير من الاجانب وإحلال الموظفين العراقيين محلهم حيث لم يبق بين هؤلآء من الموظفـين الاجانب سوى ٢٤ موظفاً فقط ، وفي سنـة ١٩٣١ لم يبق من مجموع موظفي الري البالغ عددهم وقتئذ ١٩٦ موظفاً غير ١٢ أجنبياً ، والجدول الآتي يبين الملاك الثابت الحالي عدا العمال غير الفنيـين كحراس القنوات والفراشين والخفراء وسائقي السيارات ومن كان على شاكلتهم .

	من العراقيين	من الاجانب
كبار الموظفين الفنيين	٢٣	٨
صغار الموظفين الفنيين	٨٥	١٤
الكتبة	١٠٤	—
المجموع	٢١٢	٢٢

إن كبار الموظفين العراقيين هم من خريجي الكليات والجـامعات الامريكية والبريطانية والجامعات الاجنبية الاخرى ، على حين أن معظم صغار الموظفين الفنيين هم من خريجي مدرسة الهندسة العراقية التي كانت الغاية من فتحها الحصول على هيئة فنية من صغار الموظفين لتوزيعهم على الدوائر الفنية المختلفة ، أما الآن فقد ارتفع مستوى هـذه المدرسة إلى مصاف الكليات الاجنبية .

ويتضح من هذه الارقام بوضوح أن مجموع ملاك مصلحة الري في العراق قد خفض إلى أقل من ثلث ماكان عليه عام ١٩١٨ ، وإن نسبة الموظفين الاجانب قد هبطت من ١٠٠ ٪ عام ١٩١٨ إلى حوالي ١٠ ٪

عام ١٩٤٤ ، وهكذا فان أعمال مصلحة الري قد أصبحت محدودة ضمن نطاق معين ولم تستطع بعد من المحافظة على المستوى الفني الذي يتناسب ومدى ازدياد فعالياتها .

حاجتنا إلى مهندسين عراقيين — ومن المؤسف حقاً أن تكون مهنة المهندس حتى إلى عهد قريب غير مرغوب فيها في العراق ، وذلك نظراً لوجود جاذبيات اكثر من جاذبيتها فعالية في غير دائرة الري من الدوائر الحكومية الاخرى التي يكون فيها الموظف في مأمن من المشاق التي يتحملها المهندس ، تلك المشاق التي تتطلب المعيشة في أماكن يعوزها أسباب الراحة والرفاهية التي اعتاد عليها .

في مقدمة الامور الجوهرية التي يحتاج اليها العراق في الوقت الحاضر إعداد مهندسين عراقيين من ذوي الكفاية وتدريبهم تدريباً عملياً متقناً ليتمكنوا من تحمل أعباء تنمية الامكانيات الزراعية في البلاد عن طريق الري ، ولامكان تحقيق هذه الامنية طريقة ناجحة واحدة ، وهي جعل مهنة المهندس اكثر جاذبية من غيرها وذلك بتقدير خدماته وتهيئة الضمان والراحة له . نحن نعيش اليوم في عالم الطاقة الذرية والعلم والحديد فليس من الصواب بعد الركون إلى التسليم بالنظرية التي ترى وجوب التدرج في النهوض والتقدم ، تلك النظرية القائلة بأن الأمم لا تنهض إلى مستوى الرقي والكمال ما لم تمر عليها أدوار متتالية شأن تطور حياة المرء الذي لا يدرك دور المراهقة والنضوج قبل أن يجتاز الأدوار الأولى من حياته ، لذلك فاننا في أشد الحاجة إلى نهضة شاملة كبرى مستندة إلى

التجارب والعلم والاختصاص ، وإن شئت فقل إلى انقلاب يتناول كل ناحية من مناحي حياتنا وخصوصاً الناحية الاقتصادية منها ، ولا يتم لنا ذلك إلاّ بتهيئة الايدي العراقية العاملة وإعداد جيش من المهندسين الاكفاء ، وعندها نحصل على نهضة حقيقية مبنية على أحدث النظريات والقواعد العلمية ، وبذلك يرتفع مستوى حياة الفرد وتزداد فعاليته ولا شك فان مشروعات الري تحتل المكانة الأولى بين المشروعات الأخرى مع العلم إننا لم نزل بحاجة إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ مهندس عراقي اختصاصي في مصلحة الري وحدها ممن تخرجوا في جامعات الغرب أو في جامعات مصر وحصلوا على خبرة علمية حتى نتمكن من تنظيم الري في البلاد تنظيما كاملا .

ويكفي المرء أن يزور مصر ويتفقد مشروعات الري وتنظيماته فيها ليقف على ما أحدثه المهندس المصري من انقلاب عظيم في تلك البلاد الشقيقة . فان كافة مشروعات الري في مصر يديرها ويشرف على شؤونها مهندسون مصريون يشعرون بما يتطلبه الواجب تجاه المهنة والوطن (ما حك جلدك غير ظفرك) . ولا حاجة للقول أن خطتنا التي نتمشى عليها اليوم غير قويمة ولا توصلنا إلى هدفنا المنشود قبل مرور مائة عام بعد ، وذلك على افتراض أن معدل المهندسين العراقيين الذين يتخرجون في جامعات أوربا وأمريكا ومصر سنوياً ويلتحقون بمصلحة الري لا يزيد على الخمسة مهندسين ، وهذا المعدل أقل من المعدل الحالي فيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن بين المهندسين الاختصاصيين من يتركون مصلحة الري بعد

قضاء عدة سنين فيها ، وعليه فنحن إذن بحاجة إلى وضع برنامج لعدة سنوات قبل كل شيء آخر لنتمكن في خلالها من إعداد الجيش الهندسي المطلوب عن طريق البعثات العلمية ، وذلك بارسال ١٠٠ أو ١٥٠ طالباً من الطلاب النابهين سنوياً إلى أوربا وأمريكا ومصر للتخصص بشؤون الري وهندسته ، على أن يعين هؤلآء بعد تخرجهم وإكمال تحصيلهم العالي في مجال عملهم وضمن اختصاصهم وتعويدهم على الخدمة الصادقة ، وعبثاً نحاول بغير هذه الطريقة القيام باصلاح شامل أو بتنظيم واسع النطاق ؛ فتهيئة العدة اللازمة للعمل قبل تهيئة المشاريع نفسها أمر لا بد منه ، ونقصد بالعدة إعداد المهندسين العراقيين المخلصين الاكفاء الذين يعملون بجد ونشاط واستقامة في سبيل مصلحة العراق ومصلحة أبنائه ، وعلينا والحالة هذه أن نعبد الطريق لهذه الفئة الصالحة ونزيل العقبات التي تعترض سبيلها مهما كان في الأمر من مشاكل وصعوبات ، ولا ننكر أن في الامكان الاعتماد على المهندسين الاجانب في بعض المشاريع الكبرى ، ولكننا بحاجة إلى توجيه فني عراقي مخلص اكثر من حاجتنا إلى فن أجنبي مرتزق لمدة معينة ، ولا يعني قولنا هذا إننا سنصبح في غنى عن الايدي الاجنبية ذات الاختصاص فيما لو هيأنا العدد الكبير من المهندسين العراقيين ، فهذه مصر على الرغم من كثرة المهندسين الوطنيين فيها فهي لم تزل تنجز مشروعاتها الكبرى بمساعدة الشركات الاجنبية وباشراف المهندسين الاجانب ، ولكن المهم هنا هو أن تحصل على هيئة فنية عراقية تقدر مصلحة البلاد وتسعى لخيرها لتتسلم مهام كافة المشاريع الكبرى

وتشرف على صيانتها وتستغلها الاستغلال التام ، فالمهندس العراقي هو رأس مالنا في الحقيقة وكلما كثر عدد المهندسين العراقيين من ذوي الكفاية والاخلاص تزداد ثروتنا التي نعتمد عليها في نهضتنا الاقتصادية المقبلة ، ومما يدعو إلى الارتياح أن كثيراً من الشخصيات العراقية البارزة أخذت تقدر ذلك وتؤمن به ، وباتت تعتقد اعتقاداً راسخاً أن البلاد بحاجة إلى العمل اكثر منها إلى الكلام الذي يذهب ادراج الرياح ، وعلى هذا فانهم يعلقون اليوم على المهندس العراقي جسام الآمال في بناء النهضة الاقتصاديه العراقية التي تشرئب أعناقنا اليها .

الحالة المالية : — تعترض مشاريع دائرة الري وتقلل من فعالياتها صعوبات كثيرة جمة منها قلة المبالغ المخصصة لها في الميزانية العامة ـ فمثلاً كان معدل النسبة المئوية لحصتها من مجموع المخصصات الماليـة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٤٢ نحو ٧٦ر٥ ٪ ، وكان أقل مبلغ خصص للري في خلال هذه الفترة في سنة ١٩٣٢ إذ كان ١٢٠٠٠٠ دينـار فقط من مجموع ميزانية الدولة البالغة يومئذ (٣٧٩٤٠٠٠) دينار . أما اكبر مبلغ خصص للري في هذه الفترة فكان في سنة ١٩٤٠ إذ بلغ (٨٥٤٠٠٠) دينار من أصل مجموع الميزانية العامة التي بلغت (٩٨٥٠٠٠٠ دينار . وفيما يلي مقدار المبالغ السنوية التي كانت قد خصصت لدائرة الري في المدة الواقعة بين سنة ١٩٣١و١٩٤٣ ، وذلك بالنسبة إلى مجموع ميزانية الدولة بما فيها الميزانية الاعتيادية وميزانية الاعمال العمرانية : —

السنة	مجموع المصروفات العام من الميزانيتين العادية والعمرانية	مجموع مصروفات الري من الميزانيتين العادية والعمرانية	النسبة المئوية لمجموع مصروفات الري
١٩٣١—٣٢	٣٧٩٤٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣ر٢
١٩٣٢—٣٣	٣٩١٩٠٠٠	١٧١٠٠٠	٤ر٣
١٩٣٣ ٣٤	٤١٦٥٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٣ر٤
١٩٣٤ ٣٥	٤٢٢٢٠٠٠	١٩٨٠٠٠	٤ر٦
١٩٣٥ — ٣٦	٥٦٤٩٠٠٠	٥٥٣٠٠٠	٩ر٧
١٩٣٦ — ٣٧	٧١٥٩٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٧ر٧
١٩٣٧ - ٣٨	٧٥٤٢٠٠٠	٤٠٢٠٠٠	٥ر٣
١٩٣٨—٣٩	٨١٣٤٠٠٠	٣٥٥٠٠٠	٤ر٣
١٩٣٩— ٤٠	٨٦٠٢٠٠٠	٤٠١٠٠٠	٤ر٦
١٩٤٠—٤١	٩٨٥٤٠٠٠	٨٥٤٠٠٠	٨ر٦
١٩٤١—٤٢	٨٦٦٤٠٠٠	٤٧٧٠٠٠	٥ر٥
١٩٤٢—٤٣	١١٥٩٦٠٠٠	٥١٧٠٠٠	٤ر٤

وندرج فيما يلي جدولا بالارقام الخاصة بتوزيع مصروفات الري لسنة ١٩٤٠—١٩٤١ البالغة ٢٢٦٦٥٥ ديناراً ومنه نقف على كيفية توزيع مخصصات الرى في الميزانية السنوية الاعتيادية كما يعطينا فكرة عامة في النواحي الاخرى :

obeikandl.com

	دينار
الرواتب	٥١٥٠٠
الاعمال	١٤٥٠٨٠
الآلات والأدوات	٨٨٠٠
مخصصات وخدمات	٢١٢٧٥
المجموع	٢٢٦٦٥٥

ونؤمل أن تعطى للري والزراعة في المستقبل أهمية خاصة وأن تزاد النسبة المئوية المخصصة لدائرة الري من الميزانية العامة وترجح على قسم من الدوائر الأخرى التي هي أقل فائدة وإنتاجاً منها .

أما فيما يتعلق بالمقترحات الأساسية والسياسة المجدية التي يجب أن يعمل بموجبها في دوائر الري فليست هي موضوع بحثي الآن ، إذ أن ذلك يتطلب تحليلا مفصلا لا يتسع له المقام ، ومع ذلك فلا بأس من أن نقدم للقارىء نبذة إجمالية عما نرتأي الأخذ به لتنمية القابليات الزراعية في البلاد عن طريق الري .

حاجتنا إلى سياسة ري حكيمة — ولا نرى ضرورة للقول أن مورد العراق الطبيعي الذي يمكن أن يعتمد عليه في الدرجة الأولى هو الزراعة القائمة على الري ، ولذا فلا بد من وضع خطة عامة وبنطاق واسع تتناول تقدم وتوسع أمور الري بحيث ينبغي أن يكون لها ما للقانون من سلطة تقريباً . وإذا ما رجعنا إلى الارقام الخاصة بالمساحات التي كنا قد أشرنا اليها في صدر البحث فاننا ننتهي منها إلى الاستنتاجات التالية :

لقد ازدادت في العراق مساحات الأراضي المزروعة التي تعتمد على الري خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة بمعدل يزيد على الـ ٢٠٠٠٠٠ مشارة سنوياً ، ولا بد لنا من أن نعترف بان هذه الزيادة لم تستند في الواقع إلى سياسة معينة أو خطة ثابتة بعيدة النظر لها مساس بالاعمال المتصلة بهذا التطور لتلافي الاحتياجات الأساسية ، كالصيانه والوقاية من غوائل الفيضان وتهيئة وسائل لنزل المياه الزائدة من الأراضي الزراعية واتخاذ ما يلزم لمكافحة الملاريا وتحسين وسائل المواصلات لايجاد نظام رصين يساعد على نقل المنتوجات الزراعية وضمان تسوية مشاكل الأراضي ورفع مستوى أساليب الزراعة وأنواع الغلة الخ . . . وهذه جميعها لم يعن بها الاعتناء اللازم حتى يصبح التوسع الزراعي يتلائم هو ومقتضيات مستوى الحياة الحديثة .

حاجتنا إلى مشاريع صرف — وكثيراً ما قيل أن الري غير المنظم على أساس فني يصبح نقمة بدلا من أن يكون نعمة ، ولا ينكر أن تطبيق وسائل الري السيحي الدائم كثيراً ما سبب تحول أراضي خصبة إلى أراضي ملحية في خلال سنوات قلائل . وقد تحول حتى الآن قسم كبير من المساحات المزروعة في المناطق التي يشملها نظام الري السيحي الدائم في العراق إلى أراضي ملحية وغير نافعة وستتبعها مساحات أخرى فيما إذا لم تزود هذه الأراضي بنظام صحيح لنزل المياه الزائدة . ولا شك أن المصلحة العامة تستوجب بحث مثل هذا الموضوع بحثاً جدياً وخاصة بالنسبة إلى الأماكن المزدحمة بالسكان التي تكثر فيها مشروعات الري ،

ومنها منطقة سدة الهندية ومناطق ديالى وغيرها من الأماكن الأخرى في الجنوب ، فاراضي هذه المناطق قد انحطت في السنوات الأخيرة انحطاطاً ملموساً بعد أن أدخل عليها نظام الري المستديم ويزداد انحطاطها عاماً بعد عام ، ولم يقتصر الأمر على فقدان خصبها بل قد تعداه إلى إصابة سكانها بالأمراض المنهكة للقوى الجسمية ، وفي طليعة تلك الأمراض الملاريا التي أخذت تنتشر انتشاراً هائلا بنتيجة ازدياد الري وتراكم المياه وتجمعها في الأراضي . وقدر الاختصاصيون بان (٥٠٠٠٠) نسمة من سكان القطر العراقي تذهب في كل سنة ضحية لهذا المرض الفتاك ، فمنطقة وادي الفرات التي كانت قبل عشرين سنة خالية من الملاريا نسبياً نجد الآن نحو ٢٠ ٪ من سكانها مصابين بالملاريا ، وذلك بعد توسع الري المستديم فيها . وقد ظهرت أخيراً بوادر انتشار الملاريا في منطقة الحويجة التابعة للواء كركوك وذلك بعد أن أسس نظام الري المستديم هناك . وأما إصابات مرض البلهارزيا فبلغ نحو ٨٥ ٪ من السكان في بعض المناطق الجنوبية التي تكثر فيها الأراضي الغدقة والمياه الراكدة النتنة ، وصفوة القول فالمعروف أن ثلث سكان القطر العراقي مصابون بالانكلستوما ، وهذا المرض لا يتكاثر إلاّ حيث تكون الأرض رطبة ، فاذا جفت التربة اختفى ، ومع أن الحكومة العراقية كانت ولم تزل تبذل مجهوداً كبيراً في مقاومة هذه الأمراض ومنع انتشارها ولكن لا ينتظر نجاح المقاومة نجاحاً كاملا والتخلص من هذه الآفات الفتاكة ومن ويلاتها ما لم تجفف الاراضي بنزل المياه الزائدة منها حتى لا تترك فيها مواضع صالحة لتكاثرها.

ولكي ندرك خطورة الوضع بالنسبة إلى الأراضي التي تعتمد على الري المستديم في زراعتها علينا أن نلاحظ حالة الأراضي التي تروى الآن بمياه جدول الصقلاوية أو بمياه جدول أبي غريب وغيرهما من الجداول التابعة لسدة الهندية ، أما الحالة في جدول الصقلاوية فقد صرح الخبراء قبل ما يربو على العشر سنوات إن الأراضي التي تناولها السبخ في منطقة الدليم قد بلغت ما يقارب نصف الأراضي الزراعية هناك ، كما ألحوا في وجوب إنشاء مصارف اصطناعية للتخلص من المياه الزائدة وإزالة الأملاح المتراكمة في التربة ، مع العلم لقد دل التحليل الذي أجري لتربة منطقة أبي غريب قبل أن يباشر بحفر جدول أبي غريب على أن نجاح المشروع يتوقف في الدرجة الأولى على إنشاء المصارف الاصطناعية لتخليص الارض من الاملاح التي من المتوقع أن تتراكم فيها بعد إدخال الري المستديم في تلك المنطقة ، وهذا ما حدث فعلا حيث ان معظم أراضي أبي غريب قدأصبحت الآن بعد زراعتها لبضع سنوات مشبعة بالاملاح بدرجة إن قسما غير قليل منها أصبح غير صالح لزراعة أي نوع من المحاصيل فيه .

أما الجداول التابعة لسدة الهندية ، فيمكننا القول أن ستين أو سبعين بالمائة من مجموع أراضيها قد أصبح غير صالح لزراعة المحاصيل الشتوية . ولو تجول المرء قليلا في منطقة شط الحلة لشاهد البقع الجرداء من التربة الملحية التي تتخلل الأراضي في كل مكان والمستنقعات المنتشرة على طول الضفاف ، فيدرك بذلك تقدير الاضرار التي يحدثها الري المستديم

في الاراضي المجردة من وسائل الصرف ، ولا يخفى أن خطر الاملاح في هذه المناطق يزداد سنة بعد أخرى بازدياد مساحة الاراضي التي تكون عرضة لهذا الخطر الداهم .

ويرجع سبب إهمال مشاريع الصرف في العراق إلى عدة عوامل ، أهمها الظروف الاستثنائية التي أنشئت في خلالها اكثر مشاريع الري ، وهي ظروف جعلت الخضوع للمتطلبات العسكرية المستعجلة بعد الحرب العالمية الأولى من أهم مقتضياتها ، ثم جاءت الاحوال غير المستقرة التي سادت إدارة مصلحة الري في البلاد طوال السنين التي عقبت تلك الحرب فكان من نتائجها أن ثبتت أركان سياسة إبقاء القديم على قدمه ، وإن كان ذلك من دون تعمد في السير على هذه الخطة الرجعية .

ومما يبعث على الارتياح هو أن الحكومة أخذت تبذل في الآونة الأخيرة جهوداً كبيرة في سبيل تنظيم أعمال الصرف في العراق ، وقد قامت أخيراً بتجارب خاصة في منطقة الصقلاوية التي تستمد ماءها من نهر الفرات بغية تأسيس مشروع مستقل يساعد على صرف المياه الزائدة من هذه المنطقة ، وذلك باستخدام مجرى الكرمة القديم كمصرف رئيسي لهذا الغرض ، ومجرى الكرمة هذا ينتهي في مصرف الخر الحالي الذي يصب في نهر دجلة على مسافة بضعة كيلو مترات من جنوب مدينة بغداد.

كل ذلك مما يوجب أن لا نتوسع في مساحة الأراضي المزروعة قبل أن نسعى في تحسين وتنظيم المناطق المزروعة في الوقت الحاضر ، وعلينا أن نعمل بهذا المبدأ لأمد ما حتى وإن حصلنا على مياه إضافية في الامكان

أن ننتفع بها من خزانات المياه بعد إنشائها . ويقال « أنه عند ما وسع خزان أسوان في مصر من مليار واحد إلى ٢٫٣ ملياراً من الأمتار المكعبة فان مساحة الأراضي المزروعة بقيت ثابتة تقريباً . وحصل التغيير بطرق أخرى منها تنظيم توزيع المياه وتحسين أساليب الزراعة وزيادة المحاصيل وتحسنها . »

حاجتنا إلى تحسين الاساليب الزراعية — أما فيما يتعلق بالنظام الزراعي الحالي فلا شك أن تنقل الزراعة من بقعة إلى أخرى كل عام حسب طريقة الزراعة المتنقلة التي يرجع تأريخها إلى الأزمنة السحيقة ينبغي أن تخلفه الطريقة الحديثة ذات الزراعة الكثيفة التي تصحبها وسائل البزل والصرف والتسميد والتنظيم الفني في توزيعات مياه الري . ولا بد من حل مشكلة هبوط أسعار الغلال والحبوب عند عودة الاحوال الطبيعية وذلك بادخال تحسينات في نوع المحاصيل ودورتها وتطبيق الاساليب العصرية في الزراعة . وينبغي كذلك الاعتناء بتربية الماشية والاغنام وتهيئة المراعي الاصطناعية وزراعة أنواع منتخبة من العلف لها .

حاجتنا إلى إنشاء خزانات — وليس هناك من شك في أن إنشاء المشاريع للسيطرة على الفيضان وخزن مياهه للاستفادة منها أثناء فترات انخفاض مناسيب المياه في الأنهر ينبغي أن يكون جزءً من سياسة تقدمية طويلة الأمد تعمل بها الحكومات المتعاقبة . ويقول السير ويليم ويلكوكس : « ينبغي أن لا ننسى في دلتا دجلة والفرات باننا في بلاد

(طوفان نوح) فكما كان الامر قديماً كذلك ستكون الدعامة التي يشيد عليها رخاء بابل في هذا اليوم صيانة القطر من أخطـــار الفيضان وكلما ازدادت هذه الصيانة اتقاناً ازدادت خيرات البلاد واتسع مدى تقدمها».

وقد سبق أن تحدثنا عن خزان الحبانية ومشروع الوقاية من فيضان نهر الفرات ولا نرى ضرورة للتأكيد مرة أخرى في أهمية هذا المشروع بالنسبة إلى نهر الفرات وضرورة إكماله باسرع وقت ممكن ، وسبق أن تحدثنا قبل هذا عن مشروع خزان بيخمة على الزاب الكبير وخزان الطويلة على نهر ديالى اللذين يعـدان من أهم المشاريع الرئيسية التي تعالج مشاكل نهر دجلة .

حاجتنا إلى الآلات الميكانيكية — أما فيما يخص السكان فلقد ذكرنا في مقدمة الكتاب أن نصيب كل فرد من الاراضي كبير نسبياً فمن الواضح إذن أن أي نمو أو توسع في الزراعة يحتم استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة وفي أعمال الري كتطهير الجداول من الغرين والرواسب وإقامة الاسداد وشق القنوات وحفر المبـازل الخاصة بصـرف المياه الزائدة الخ . . . ومن الواضح أيضاً أن ضرورة تحويل العشـائر الرحالة إلى مزارعين مقيمين وإصلاح حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أن تحتل مكاناً مهماً في أية سياسة توضع لاعادة الانشاء والتنظيم .

حاجتنا إلى التصنيع التدريجي — وأخيراً يجب أن نتذكر جيداً أن مجرد إنماء وتوسيع الزراعة القائمة على الري لا يمكن أن يحلان مشكلة مستوى المعيشة المتردي بين الاغلبية الساحقة من السكان . لذلك لا نرى

مندوحة من إدخال الصناعة بصورة تدريجية في برامج الاعمار الاقتصادي الجديدة على أن تماشي هـذه تطور الري ونموه ، فاذا أخفق العراق في تطبيق الأساليب الحديثة فليس بعيداً أن تستنزف الامم الاخرى ثروته الكامنة وصناعته .

لقد أنفق العراق حتى الآن اموالا طائلة على أمور شتى قد تكون قليلة الأهمية بالنسبة إلى أمور الري . أما الآن فقـد حان الوقت للبدء بتنفيذ منهج قومي بعيد المرمى للاعمار الذي بموجبه سيصبح في الامكان استغلال خيرات البلاد وثروتها الطبيعية .

ولا يسعنا وقد أدركنا الختام إلاّ أن ندون هنا كلمة المرحوم الرئيس فرانكلين روزفيلت في صدد ثروة الشعب وواجبات الحكومة تجاهها حين قال : « تسود الناس اليوم فكرة جديدة وهي أن في إمكان الحكومة أن ترفع مستوى الحياة لجماهير الشعب باستغلال موارد ثروة الامة كافة على شرط أن يتوفر في أعضائها الذكاء وقوة الارادة وذلك لانها عماد كل توجيه صحيح في حياة الامة الاقتصادية . »